Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المجمعة " للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١م .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير عام
علاقات المستثمرين
محمود مصطفى محمود

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
رئيس مجلس الإدارة
Egyptian Media Production City Co.

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg
www.empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام
رقم الصادر (٤٠)
تحريرا في ٢٢/٢/٢٠٢٤
مرفقات :
التوقيع :

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى ش.م.م

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى (ش٠م٠م) عن السنه المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ٠

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريرا في :٢٢ /٢ /٢٠٢٤

يعتمد،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال
مدير إدارة مراقبة الحسابات
"محاسبة/ أمل محى الدين حتاته"

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الهيئة الوطنية للإعلام

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
مكتب رئيس مجلس الإدارة
وارد رقم (٤١٥)
التاريخ: ٢٦ /٢ /٢٠٢٤ المرفقات (٥)

سماح

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير مراقب الحسابات على
القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (ش.م.م)
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

****

إلى السادة / مساهمى الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى " شركة مساهمة مصرية " مرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة وتخضع لإحكام القانون رقم (٨) لسنه ١٩٩٧ و المعدل بالقانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدله مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض أبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدله المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبة وتعد أساسا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أسباب ابداء رأى متحفظ :

- بلغ رصيد حساب شركة الحكير (ماجيك لاند) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣٦,٦٧٥ مليون جنيه يمثل قيمة حق الانتفاع واستهلاك الكهرباء والمياه والخدمات المقدمة للعميل ، منه مبلغ نحو ٢٠,٠٦٤ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ علي الرغم من انتهاء مدة التاجيل التي كانت ممنوحة له في ٢٠٢٣/١٠/١٠ ، كما لم يتم احتساب فائده تأخير بواقع ٢% شهريا علي قيمة حق الانتفاع الغير مسدد بالمخالفة لأحكام البند رقم (١٣) فقرة (٢) من العقد الاصلي لمنح حق الانتفاع المؤرخ في ٢٠١٨/٢/٢٠

بالاضافة الي عدم التزام العميل بالبند (١٣) فقرة (٣) من العقد الاصلي والذي يقضي بحصول الشركة علي نسبة ٥% من اجمالي الارباح وذلك نتيجة عدم افتتاح المشروع حتي تاريخة برغم ان اخر مخطط تم تقديمه يوضح انه كان يجب افتتاح المرحلة الاولي للمشروع في ٢٠٢٣/١٢ وهو ما لم يتم .

يتعين موافاتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة حيال ذلك وبما يضمن الحفاظ علي حقوقها واموالها طرف العميل .

- بلغ قيمة اضمحلال العملاء في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٩٥,٣٤٢ مليون جنيه وذلك بناء علي الدراسات التي قامت بها الشركة لمعالجة الاثر المحاسبي المجمع لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(٤٧) الادوات المالية المعدة عن القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم توافينا الشركة بالدراسات الخاصة عن العام المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وخاصة في ظل وجود العديد من المؤشرات منها ان ارصدة العملاء المتوقفين والهيئة الوطنية للاعلام بلغت نحو ١٩١,٤٥٤ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بالدراسات اللازمة والخاصة بالمعيار المشار اليه لما له من اثار مالية جوهرية علي القوائم المالية مع ضرورة تدعيم اضمحلال العملاء حتي يتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفة وبما يتوافق مع دراسة اعمار الديون .

- تضمن ح/ الأصول في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ نحو ١,٣٩١ مليون جنيهاً تحت حساب أصول ضريبية مؤجلة تخص مركز الخدمات الأعلامية ولم يتم موافاتنا بتفاصيل الحساب وكيفية احتسابه وبالتالي لم نتمكن من الحكم علي صحة هذا الرصيد .

يتعين ضرورة موافاتنا بتفاصيل المبلغ وكيفية احتسابه للتحقق من صحة الرصيد .

- تبين حصول الشركة على حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيها بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للأعلام البالغة في ٢٠٢٣/١٢/٣١نحو ٥٠,٧٥٤مليون جنيه وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافاتنا بأخر المستجدات بشأن باقي المديونية والمطابقات التى

تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للإعلام حتي ٢٠٢٣/١٢/٣١ خاصة فى ظل اعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافاتنا بقرار اللجنة فى حالة صُدوره .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المبلغ المذكور حفاظا على حقوق الشركة مع مراعاة موافاتنا بالبيانات المطلوبة.

- تضمن حساب الارباح المرحلة نحو ٣١٩,٤٨٥مليون جنيه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٦٦,٢٩٧ مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ومبلغ نحو ٣٧,٢٥٤مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ نحو ٢١٥,٩٣٤ مليون جنيه لباقى انشطة المدينة و قد تبين ما يلى (بميزانية الاكاديمية) :

أ- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة للعاملين خلال الاعوام المالية المنتهيه من ٢٠٢٠/٨/٣١و حتى ٢٠٢٣/٨/٣١وتم تعلية المبلغ الخاص بهم بحساب ارصدة دائنة اخرى بنحو ٩,٥٣٤ مليون جنيه بالمخالفة لما نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على توزيع الارباح .

ب- تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥حتى٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة فى حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التى تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنوياً وليس من رصيد الارباح المرحلة.

ج- تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافات تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.

نوصى بضرورة مراعاة اجراء التصويبات اللازمة لما لها من اثر على ارصدة المركز المالي للشركة .

- تضمن مخصص القضايا مبلغ نحو ٣٢,٥٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ يمثل قيمة الحكم النهائي والبات وواجب التنفيذ والصادر ضد الشركة في ٢٠٢٠/١/١٠ لصالح شركة مصر للصوت والضوء بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الفقرة (١٠) والتي تقضي " المخصص هو التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار " في حين كان يجب ادراجه ضمن الارصدة الدائنة وخاصة في ظل قيام الشركة بابرام اتفاق مع الشركة القابضة للاستثمار في ٢٠٢٤/١/١٠ علي كيفية تنفيذ هذا الحكم

يتعين اجراء التصويب اللازم مع ضرورة الالتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشان .

- عدم قيام الشركة بتكوين مخصص للمطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجة اخضاع الشركه لاحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية وقد قامت الشركة برفع القضيةرقم ٥٦٩ لسنه ٧٤ ق بمحكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة لوقف تنفيذ ما ورد بالمطالبة و تم ندب خبير في الدعوي .

يتعين سرعة تكوين المخصص المطلوب لمقابلة هذا الالتزام .

- تم تحميل ح/ مصروفات التشغيل (الأكاديمية) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ نحو ٥,٥٠٧ مليون جنيهاً يمثل قيمة فروق التامينات الاجتماعية المحتسبة عن السنوات من ٢٠١٨حتي ٢٠٢١ (حصة الشركة) في حين كان يجب تخفيض الارباح المرحلة .

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

- تم تخفيض ح/ مصروفات التشغيل في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٣,٧٦٢ مليون جنيه في حين كان يجب تعلية تلك المبالغ علي ح/ الايرادات تمثل الأتي :
- مبلغ نحو ٢,٠٤٢ مليون جنيه قيمة غرامات التأخير والجزاءات .
- مبلغ نحو ١,٧٢٠ مليون جنيه قيمه التعويض المسدد من شركة مصر للتأمين عن الخسائر التي وقعت بمحطة المحولات بالشركة في عام ٢٠٢١.

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

- لم يتم تعلية حساب الايرادات حتي ٢٠٢٣/١٢/٣١مبلغ نحو ٢,٧١٧ مليون جنيهاً يمثل قيمة ايرادات الاستديوهات (عمالة) حيث تبين قيام الشركة بتخفيض ح/ المصروفات بذات المبلغ بالمخالفة للفقرة (٣٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والذي تقضي " بعدم اجراء المقاصة بين الاصول والالتزامات او الدخل والمصروفات ".

نوصي بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري.

- لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها البالغة نحو ٢,٣٣٩ مليون جنيهاً في ٢٠٢٣/١٢/٣١منه مبلغ نحو ٤٤٣ الف جنيهاً يخص اعوام سابقة لمركز الخدمات الأعلامية .

نوصي بسرعة السداد وخاصاً ما يخص الأعوام السابقة تفادياً للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ .

- لم نتمكن من الحصول على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن اعمال الفحص للشركة التابعة (العربية الفندقية) حتى تاريخ انتهاء الفحص على الرغم من سابق طلبنا لها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٧

<u>الرأى المتحفظ :</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه على القوائم المالية فمن راينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ م ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

تقرير عن المتطلبات القانونية :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص قانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بالحسابات. تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة والمعدة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبتت بها تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في :٢٢/٢/٢٠٢٤

مدير عام
نائب مدير الادارة

محاسبة/ شريفة ابراهيم محمد

وكيل الوزارة
النائب الأول

محاسب / شريف عبد الله حسن حنبل

وكيل الوزارة
القائم بأعمال
مدير إدارة مراقبة الحسابات

محاسبة / أمل محى الدين حتاته